الآفـــــاق الاحتمالية للأغذية والتغذية

سـوف يسـتمر التقدم عالمياً في العمل على تحسين التغذية الآدمية، ولكـنه سيكون بطيئاً إذا ما نُظر إليه عبر الأرقام. فحتى بحلول عام ٢٠٣٠، سـوف يظل ملايين الفقراء يعانون من نقص التغذية، ما لم يحتل إنتاج الأغذية المحلية درجةً أعلى في سلّـم الأولويات، وما لم يتم التخفيف من عدم تكافؤ فرص الحصول على الأغذية. إلاّ أنه من شـأن الحـد من انتشار نقص الأغذية، أن يجعل المشكلة أكثر قابلية للمعالجة، عبر عمليات تدخل قطرية ودولية على صعيد السياسات.

كـان التقدم المحرز في تحسين التغذية تقدماً ذا شأن

لا يقتصر التحرر من الجوع على كونه مجرد حق مـن حقوق الإنسان، لأنه حق أساسي للتمتع بالحقوق الأخرى مثل الصحة، والتعليم، والعمل، وكل ما ينجم عن هذه الحقوق.

خلال العقود الثلاثة الماضية، حقّق العالم تقدماً كبيراً فـي رفع مستويات التغذية، التي تقاس عموماً بنصيب الفـرد اليومي من السعرات. ويحتاج سكان البلدان النامـية بين ١٧٢٠ و ١٩٦٠ سعرة يومياً، لعمليات الاستقلاب الأساسية ، وبعض الأنشطة الخفيفة.

لقد ارتفع نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في العالم بمعـدّل الخمـس تقريباً، من ٢٣٦٠ سعرة في اليوم في أواسط الستينات إلى ٢٨٠٠ سعرة حالياً. ويظهر ارتفاع المعدّل العالمي المكاسب المتحقّقة في البلدان النامية بشكل رئيسـي، نظـراً لأن الاقتصادات الصناعية واقتصادات مـرحلة الـتحوّل كانـت تتمـتع بمستويات عالية تماماً لاستهلاك الأغذية في أواسط الستينات. فخلال المرحلة ١٩٩٧-١٩٩٩، ارتفع المتوسط اليومي لنصيب الفرد من الأغذيـة في البلدان النامية من ٢٠٥٠ سعرة إلى ٢٦٨٠ سعرة. (انظر الملحق، الجدول ألف ٣).

لقـد هبطت بصورة لافتة، نسبة سكان العالم الذين يعيشـون في بلدان ذات معدلات منخفضة من الطاقة المعـتمدة على الغذاء. ففي أواسط الستينات، كانت نسـبة لا تقـل عن ٧٥ في المائة يعيش أفرادها في بلـدانٍ تقل الإمدادات اليومية من الطاقة الغذائية فيها عـن ٢٢٠٠ سعرة. وكانت الصين والهند في عداد هذه الفئة من البلدان. وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، هبطت هـذه النسبة إلى ١٠ في المائة فقط، بالرغم من أن عدد سـكان العـالم قـد تضاعف تقريباً ليبلغ ٦ مليارات نسمة. وحتى الأرقام المطلقة - التي تهبط بصورة أكـثر بطئاً بسبب النمو السكاني - هبطت بأكثر من الثلثين، من ١٨٩٠ مليوناً إلى ٥٧٠ مليوناً.

أمـا في الجهة المقابلة، فقد تضاعفت نسبة سكان العـالم الذين يعيشون في بلدان يتجاوز نصيب الفرد اليومـي مـن إمـدادات الطاقة الغذائية فيها ٢٧٠٠ سعرة، حيث ارتفعت من ٣٠ إلى ٦١ في المائة.

ويعـزى قسـط كبير من هذا التقدم إلى المكاسب السـريعة المتحقّقة في بعض أكبر البلدان النامية، بما فـيها الصين، والبرازيل، وأندونيسيا، ونيجيريا. ولا يزال يقع على الهند الانتقال إلى هذه الفئة.

خـلال الفـترة ذاتها تضاعف الاستهلاك العالمي السـنوي من حبوب الغذاء الآدمي والعلف ليبلغ ١,٩ مليار طن، في حين تجاوز استهلاك اللحوم ضعف ما كان عليه. ولم يكن هذا بالإنجاز العادي، إذا ما أخذت في الاعتبار المخاوف الرائجة من أن يكون العالم آخذاً في فقد إمكاناته لزيادة الإنتاج. وتشمل القوى الرئيسية المسـاهمة في تحقيق هذا الإنجاز، ارتفاع الدخل الذي زاد مـن الطلـب الفعلـي، وتـزايُد الإمدادات نتيجة التحسـينات فـي الإنتاجية، ونمو التجارة ووسائط النقل الـذي أتـاح تغطـية حالات العجز الغذائي في بعض المناطق بفوائض من مناطق أخرى.

مع ذلك، لا يزال مئات الملايين يعانون من نقص التغذية.

هـذا الإنجـاز الـرائع لم يشمل أعداداً ضخمة من السـكان الذين لا يزالون يفتقرون إلى تغذية جيدة. ففي الفـترة ١٩٩٧-١٩٩٩، كان لا يزال ٧٧٧ مليون فرد يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية، أي فرد من كل ستة أفراد. ولا يمثّـل هذا سوى انخفاضٍ متواضع من ٨١٦ مليوناً في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

فـي الصين، أدى التخفيف الهائل من وطأة الفقر إلى رفـع متوسـط اسـتهلاك الأغذية بشكل جوهري على الصعيد الوطني. وقد أثر هذا تأثيراً شديداً على الوضع العالمي. وباستثناء الصين من هذا الوضع، يرتفع عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية الأخرى، بما يناهز ٤٠ مليون نسمة.

في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ كان لا يزال ٧٧٧ مليون فرد يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية، أي فرد من كل ستة أفراد.

فـي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، كان جنوب آسيا أكثر الأقالـيم اكـتظاظاً بناقصي التغذية، حيث بلغ عددهم ٣٠٣ ملاييـن نسمة، أي أقل من ربع السكان بقليل. وكـان إقلـيم إفريقـيا جنوب الصحراء يضم أعلى النسب، حيث تجاوز عدد ناقصي التغذية ثلث مجموع السكان أي ١٩٤ مليون نسمة.

وفـي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ كذلك، كان متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك اليومي للأغذية يقل عن ٢٢٠٠ سـعرة، فـي نحو ٣٠ بلداً نامياً. وشكّلت الحـرب والنزاعات الأهلية عوامل هامة في نصف هذه البلدان على الأقل. أمّـا مستويات الاستهلاك، فهـي فـي معظمها، أدنى في الوقت الراهن ممّـا كانـت علـيه فـي السابق. ويقع ٢٣ بلداً من هذه البلدان الثلاثين في أفريقيا جنوب الصحراء، وتتوزع ٧ بلدان فقط في أقاليم أخرى.

سوف يتواصل نمو السكان والدخل

نمو السكان والدخل، والتغيرات في النظم الغذائية، همـا العاملان اللذان سيحددان الاتجاهات المستقبلية لاستهلاك الأغذية.

تُظهر آخر إسقاطات الأمم المتحدة أن النمو السكاني فـي العـالم سيواصـل تـباطؤه. وتبعاً للاسقاطات المعتدلة، سوف يرتفع عدد السكان الذي بلغ ٦,١ مليار نسـمة عام ٢٠٠٠، إلى ٧,٢ مليار نسمة عام ٢٠١٥، وإلى ٨,٣ مليار نسمة في عام ٢٠٣٠، ليبلغ نحو ٩,٣ مليار نسمة عام ٢٠٥٠.

التقدم المحرز في العالم في مجال التغذية: مستويات الطاقة المتناولة، مقدرةً بالنسبة المئوية لسكان العالم في الفترة ١٩٦٤-١٩٦٦ و١٩٩٧ -١٩٩٩

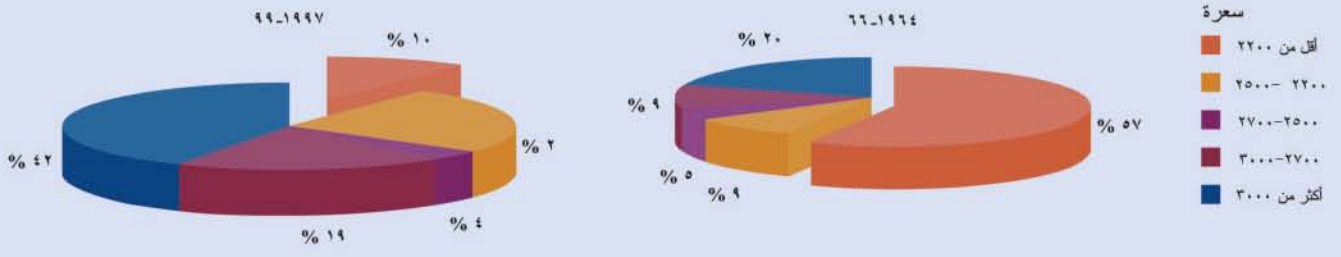

المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة

إن تصور انفجار سكاني متواصل ليس له ما يدعمه. والواقع هو أن معدّل النمو السكاني بلغ أوجه منذ أكثر من ٣٠ عاماً، محقّقاً نسبة ٢,٠٤ في المائة سنوياً في أواخر الستينات. ومنذ ذلك الحين، هبط هذا المعدّل إلى ١,٣٥ في المائة. ويُتوقّع أن يزداد هبوطاً حتى ١,١ في المائة، في الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، وحتى ٠,٨ في المائة في الفترة الممتدة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠. ومن شأن هذا أن يخفف من سرعة نمو الطلب على الأغذية.

لقد تجاوزت الأعداد المطلقة للسكان الذين يمثّلون الزيادة، ذروتها البالغة ٨٦ مليون فرد في السنة في أواخر الثمانينات. ومع ذلك، فإن الزيادات السنوية الحالية تناهز ٧٧ مليوناً يساوون عدد سكان بلدٍ مثل ألمانيا. ولن تهبط الزيادات السنوية إلاّ بصورة بطيئة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، إذ أنها ستبلغ ٦٧ مليون نسمة سنوياً، في الفترة الممتدة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠. ولن تهبط هبوطاً ذا شأن إلاّ في أواسط القرن، لتصل إلى ٤٣ مليون نسمة في السنة بين ٢٠٤٥ و٢٠٥٠. وسوف تحدث هذه الزيادات كلها تقريباً في البلدان النامية.

بحلول عام ٢٠٣٠، سوف تظهر فروقات جوهرية في معدلات النمو السكاني في البلدان النامية. ففي حين لن ينمو سكان شرق آسيا إلاّ بنسبة ٠,٤ في المائة سنوياً، سيواصل سكان إفريقيا جنوب الصحراء نموهم بنسبة ٢,١ في المائة. وفي عام ٢٠٣٠ سيرى النور في إفريقيا جنوب الصحراء فرد من كل ثلاثة أفراد يشكّلون الزيادة السكانية في العالم. وبحلول عام ٢٠٥٠ سيولد في إفريقيا جنوب الصحراء نصف الذين يشكّلون هذه الزيادة.

وسوف يشكّل نمو الدخل العامل الرئيسي الآخر الذي يحدّد الطلب على الأغذية. ويبدو البنك الدولي أقل تفاؤلاً في آخر تقديراته للنمو الاقتصادي المستقبلي منه في التقديرات السابقة، ولكنه يظل يُتوقّع ارتفاعاً نسبته ١,٩ في المائة سنوياً في نصيب الفرد من الدخل بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، وهي نسبة أعلى من التي عرفتها التسعينات وبلغت ١,٢ في المائة.

يتّسم مدى تفشي الفقر في نطاق هذا التصور الاقتصادي الاجمالي، بأهمية بالغة على صعيد الأمن الغذائي، نظراً للارتباط الوثيق بين الفقر والجوع. وقد قدّر البنك الدولي الآثار التي تنطوي عليها توقعاته الخاصة بالنمو الاقتصادي على التخفيف من الفقر حتى عام ٢٠١٥، على النحو التالي:

- يُحتَمل أن يتحقّق بحلول عام ٢٠١٥، الهدف الرامي إلى خفض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر المطلق (المعرَّف بكونه دخلاً يقل عن دولار أمريكي واحد في اليوم)، إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٩٠.
- إلاّ أن التوصل إلى خفض عدد الفقراء إلى النصف أمر ضعيف الاحتمال. وسوف ينخفض هذا العدد من ١,٢٧ مليار في ١٩٩٠ إلى ٠,٧٥ مليار في ٢٠١٥.
- سوف يعزى هذا الانخفاض، في جزءٍ كبير منه، إلى التطور في شرق وجنوب آسيا. والواقع هو أن الانخفاض المتوقّع في شرق آسيا، بمقدار ٤٠٠ مليون، قد أصبح نصفه الآن حقيقةً واقعة.
- في إفريقيا جنوب الصحراء وحدها، حيث يُتوقّع للدخول أن تنمو ببطء شديد، يُرتقب أن ترتفع أعداد الفقراء من ٢٤٠ مليوناً في ١٩٩٠، إلى ٣٤٥ مليوناً في ٢٠١٥. آنذاك، يكون الفقر قد أخذ يستأثر باثنين من كل خمسة أفراد في الإقليم.

من شأن الوضع التغذوي أن يتحسن وسطياً، ولكن نقص التغذية لن يتراجع إلاّ بشكل بطيء

يُتوقّع في ضوء هذه التغيرات، في مجال السكان والدخل، أن يتواصل تحسّن الوضع التغذوي، ولو بشكل أبطأ مما كان عليه في الماضي. وتشير الاسقاطات إلى أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي في البلدان النامية، سوف يرتفع بنسبة ٦,٣ ي المائة، من ٢٦٨٠ سعرة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ إلى ٢٨٥٠ سعرة عام ٢٠١٥. ويعادل هذا ثلث الارتفاع المتحقّق بين ١٩٧٤-١٩٧٦ و ١٩٩٧-١٩٩٩.

بحلول عام ٢٠٣٠، يمكن لثلاثة أرباع سكان العالم النامي أن يعيشوا في بلدان تقلّ فيها نسبة ناقصي التغذية عن ٥ في المائة. أمّا الآن فيعيش في بلدانٍ كهذه فرد واحد من كل ١٣ فرداً.

هذا التباطؤ لا يعزى إلى قيودٍ إنتاجية، بل إلى بلوغ بلدان كثيرة مستوياتٍ من الاستهلاك تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة، يبدو المجال بعدها محدوداً أكثر من السابق أمام المزيد من الزيادات. فهناك بلدان كبيرة الحجم مثل الصين، تجاوزت مرحلة النمو السريع بعد أن ارتفع نصيب الفرد من الاستهلاك فيها من ٢٠٥٠ سعرة في اليوم، في أواسط السبعينات، إلى أكثر من ٣٠٠٠ سعرة في اليوم في الوقت الراهن. وسوف يزداد عدد البلدان التي ستبلغ مستويات مشابهة خلال الفترة التي تغطيها الإسقاطات.

حدّد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦، هدفاً يتمثّل في خفض عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية إلى النصف في عام ٢٠١٥، مقارنةً بالفترة المرجعية ١٩٩٠-١٩٩٢. وقد خلصت الدراسة التي أعدتها المنظمة إلى أن انخفاضاً هاماً سيطرأ على نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية، من ٢٠ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١١ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وإلى ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. إلاّ أن تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي يبدو قليل الاحتمال، من منظور **عدد** الأشخاص، حيث يحتمل لعدد ناقصي التغذية أن يهبط في مجموعه من ٨١٥ مليوناً في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى نحو ٦١٠ ملايين حتى ٢٠١٥. وينبغي الانتظار حتى عام ٢٠٣٠ لينخفض العدد إلى ٤٤٠ مليوناً، والاقتراب من الهدف المحدد لعام ٢٠١٥.

سوف تنخفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في بلدان يقل فيها نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي عن ٢٢٠٠ سعرة، إلى ٢,٤ في المائة فقط في عام ٢٠٣٠. وسيكون انخفاض عدد ناقصي التغذية مثيراً للإعجاب في بعض الأقاليم. ففي جنوب آسيا، مثلاً، يمكن لهذا العدد أن يهبط من ٣٠٣ ملايين في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، إلى ١١٩ مليوناً عام ٢٠٣٠، في حين يمكن أن ينخفض العدد الحالي البالغ ١٩٣ مليوناً في شرق آسيا إلى النصف.

في المقابل، يُحتمل للانخفاض أن يكون ضئيلاً في **عدد** ناقصي التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأدنى وشمال إفريقيا، رغم أن **النسبة** ستنخفض بما يقارب النصف. وينتظر منذ الآن وحتى ٢٠٣٠، أن تشهد الأقاليم جميعها، باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء، هبوطاً في معدّل نقص التغذية يتراوح بين ٤ و ٦ في المائة، من المعدّل الذي يتراوح الآن بين ٩ و٢٤ في المائة. وسوف يظلّ ١٥ في المائة من سكان إفريقيا جنوب الصحراء، أي ١٨٣ مليون نسمة، يعانون من نقص التغذية بحلول ٢٠٣٠. وسوف يمثّل هذا الرقم أعلى مجموع بين كل الأقاليم، وهو لا يقلّ إلاّ بمقدار ١١ مليون نسمة عمّا كان عليه في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وهكذا فإن مصير إفريقيا جنوب الصحراء يمثّل مصدراً للقلق الشديد.

كلّما ارتفع الدخل يصبح الحصول على الأغذية في متناول أعداد أكبر من السكان، ذلك لأن الفقراء ينفقون على الأغذية نسبةً مرتفعة من الزيادة في دخلهم، في حين لا تتجاوز كمية الأغذية التي يرغب الأغنياء في تناولها سقفاً معيناً. وسوف يكون للمزيد من هذه المساواة أثر هام على عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية. فالتوقعات تشير، على سبيل المثال، إلى أن عدد ناقصي التغذية سيكون ٢٩٥ مليون نسمة عام ٢٠١٥، في البلدان الأربعة والأربعين التي سيتجاوز متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأغذية فيها ٢٧٠٠ سعرة في اليوم. ولكن إذا استمر عدم المساواة في الحصول على الأغذية على ما هو عليه في الوقت الراهن، فمن شأن عدد ناقصي التغذية هؤلاء أن يكون ٤٠٠ مليون نسمة.

سوف تهبط أعداد ناقصي التغذية ببطء منذ الآن وحتى عام ٢٠٣٠، لعدة أسباب:

- حيثما تظلّ نسبة النمو السكاني مرتفعة، سوف يهبط **العدد** المطلق لناقصي التغذية بوتيرة أقل بكثير من هبوط **نسبة** هؤلاء، وقد يرتفع **العدد المطلق** مع هبوط **النسبة** في بعض الحالات. ويشكّل هذا عاملاً ذا أهمية في إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأدنى وشمال إفريقيا.
- لن يكون النمو الاقتصادي سريعاً بشكل كاف. ففي النيجر، على سبيل المثال، كان يعاني من نقص التغذية في الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٢ ، ٣,٣ مليون نسمة يشكّلون ٤١ في المائة من السكان. وحتى يتحقّق الهدف الذي رمى إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ينبغي أن يهبط عدد هؤلاء إلى ١,٦٥ مليون، أي إلى نسبة ٩ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠١٥. ويحتاج تحقيق هذا إلى معدلات

عدد ناقصي التغذية حسب الأقاليم من الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ إلى ٢٠٣٠

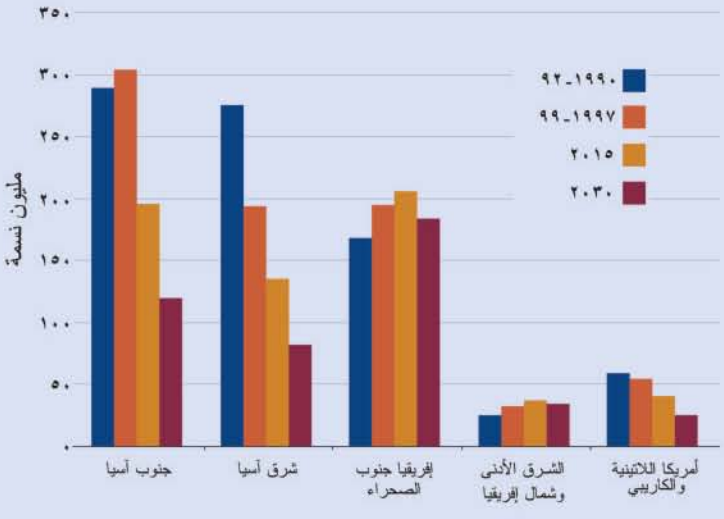

المصدر: بيانات وإسقاطات منظمة الأغذية والزراعة

نموٍ أعلى بكثير من المعدلات التي شهدها النيجر خلال العقدين السابقين.

- لقد ورثت بلدان كثيرة تركةً من الظروف المناوئة لانطلاقتها، مثل انخفاض متوسط الاستهلاك الغذائي على الصعيد القطري، واتساع تفشي نقص التغذية، وارتفاع المعدّل المتوقّع للنمو السكاني. فعلى سبيل المثال، تجاوز نقص التغذية، في تسعة بلدان نامية، في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، نسبة ٥٠ في المائة (افغانستان، أنغولا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديموقراطية، اريتريا، أثيوبيا، هايتي، موزامبيق، الصومال). ويُتوقّع أن تهبط نسبة ناقصي التغذية في هذه البلدان إلى ٣٩ في المائة حتى عام ٢٠١٥، وإلى ٢٥ في المائة بحلول ٢٠٣٠. إلاّ أنه، بسبب معدّل النمو السكاني المرتفع نسبياً في هذه المجموعة، سوف ترتفع أعداد المتأثرين المطلقة إلى ١١٥ مليوناً في ٢٠١٥، وقد تنخفض إلى ١٠٦ ملايين في ٢٠٣٠، هذا، علماً أن هذه الأرقام تستند إلى إسقاطات لنمو استهلاك الأغذية، أكثرَ ارتفاعاً من أعلى المعدلات التي شهدتها فترات مشابهة في الماضي.

- في البلدان التي تشهد في الوقت الراهن متوسطاً ضعيفاً للإمدادات الغذائية المتناولة، والتي تعاني من الجوع فيها غالبية السكان، لن يكون للتخفيف من عدم المساواة في الحصول على الأغذية سوى تأثيرٍ محدود على مستويات نقص التغذية. ويعزى هذا إلى قلة الذين يتجاوز نظامهم الغذائي الحدّ الأدنى الذي لا يكاد يكفي إلاّ بشق النفس، بحيث لا تؤدي إعادة توزيع "الفائض" الغذائي إلى تحسين كبير في الوضع. وحتى عام ٢٠١٥، سيظل ٤١ بلداً، متوسط نصيب الفرد فيها من الأغذية المتناولة يناهز ٢٥٠٠ سعرة أو أقل في اليوم.

التغيرات في النظم الغذائية في البلدان النامية ، من ١٩٦٤ - ١٩٦٦ إلى ٢٠٣٠

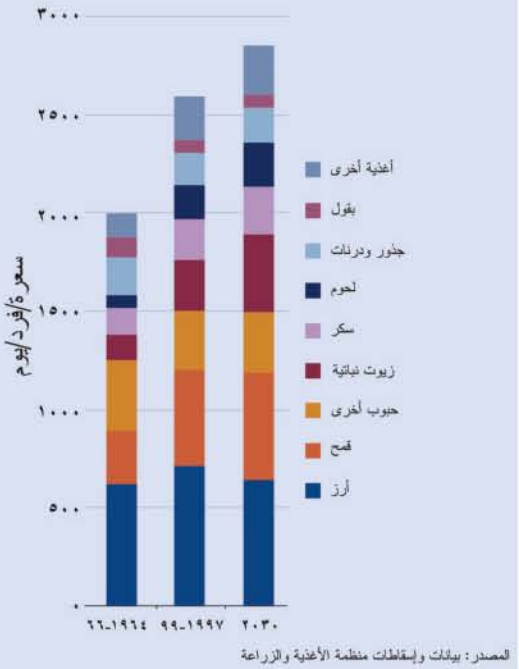

المصدر: بيانات وإسقاطات منظمة الأغذية والزراعة

كيف ستتبدل النظم الغذائية

هناك ظاهرة تتمثّل في أن ارتفاع المتوسط العالمي للإمدادات المتناولة من الطاقة الغذائية يترافق بتغيّرات في النظم الغذائية للسكان، حيث تصبح أنماط استهلاك الأغذية أكثر تشابهاً في ما بينها، في أرجاء العالم، وتتضمن أغذيةً أفضل نوعية وأغلى سعراً، مثل اللحوم ومنتجات الألبان.

ويعزى هذا الاتجاه، في جزءٍ منه، إلى تفضيلات المستهلكين، ولكنه يعود، في جزءٍ منه كذلك، إلى توسّع التجارة الدولية بالمنتجات الغذائية، وإلى انتشار سلاسل مؤسسات الأغذية سريعة التحضير، وإلى الانفتاح على العادات الغذائية الأمريكية والأوروبية. وقد أسهمت في ذلك أيضاً، السهولة والراحة، مثل سهولة الحصول على الخبز الجاهز، وأنواع "البيتزا" الجاهزة، وسهولة نقلها إلى المنازل، عوضاً عن تحضير الأغذية المعدَّة من الجذور والخضر. وتواكب تغيرات النظم الغذائية، عن كثب، ارتفاع الدخل، بصرف النظر عن الجغرافيا، والتاريخ، والثقافة، والدين. إلاّ أن عاملَي الثقافة والدين يفسّران الفروقات بين البلدان التي تتشابه فيها للدخول. فعلى سبيل المثال، يمسك الهندوس عن تناول لحوم الأبقار، أو اللحوم عامةً، كما يمتنع المسلمون واليهود عن تناول لحم الخنزير. ورغم تشابه المداخيل، يستهلك اليابانيون سعراتٍ متأتية من أغذية غير نشوية، أقل بكثير مما يستهلك الأمريكيون منها، وكذلك الأمر بالنسبة لسكان تايلند مقابل سكان البرازيل. والتقارب شديد في النظم الغذائية بين بلدان الدخل المرتفع في منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تتداخل وتتشابك أنماط استهلاك الأغذية بنسبة ٧٥ في المائة مع هذه الأنماط في الولايات المتحدة، مما يعني أن ٧٥ في المائة من المواد الغذائية المجهزة تستند إلى نفس المواد الأولية. وقد اقتربت اليابان نفسها من البلدان الأخرى في المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث ارتفعت نسبة التداخل والتشابك من ٤٥ في المائة في ١٩٦١، إلى نحو ٧٠ في المائة في ١٩٩٩. ويوجد تقارب باتجاه الأنماط الغذائية الأمريكية في مجموعات أخرى من البلدان النامية، قد يكون بطيئاً في بعض الأحيان وخاصة في البلدان المفتقرة إلى السواحل أو المعزولة سياسياً، حيث نفاذ التأثيرات أكثر صعوبة. إلاّ أن العوامل الثقافية، تحدّ، على ما يبدو، من ارتفاع مستوى التقارب وتجعله يناهز ٨٠ في المائة، في الوقت الراهن على الأقل.

لقد أثرت تغيرات النظم الغذائية وستواصل تأثيرها على الطلب العالمي للمنتجات الزراعية. فنصيب الفرد من استهلاك اللحوم في البلدان النامية، ارتفع من ١٠كغ سنوياً في الفترة ١٩٦٤-١٩٦٦، إلى ٢٦كغ في ١٩٩٧-١٩٩٩. ويُتوقَّع أن يواصل ارتفاعه إلى ٣٧كغ في ٢٠٣٠. وقد شهدت الألبان ومنتجاتها نمواً سريعاً كذلك، من ٢٨كغ للفرد في السنة في ١٩٦٤-١٩٦٦، إلى ٤٥كغ في الوقت الراهن. ويمكن لهذا الرقم أن يصل إلى ٦٦كغ في ٢٠٣٠. وينتظر أن تزداد اسهامات السكر والزيوت النباتية في الطاقة المتناولة. إلاّ أنه يُتوقَّع لمتوسط الاستهلاك الآدمي من الحبوب، والبقول، والجذور، والدرنات أن يحافظ على مستواه.

- سوف ترتفع، في المستقبل، العتبة المحدِّدة لنقص التغذية، إذ أنه من شأن شيخوخة السكان أن تخفّض نسبة الأطفال بينهم. وبما أن حاجات الأطفال من الطاقة أدنى من حاجات البالغين، سوف يرتفع متوسط الحاجة من السعرات في البلدان النامية بحوالي ٣ في المائة حتى عام ٢٠٣٠. ولولا ارتفاع العتبة هذا، لكان عدد ناقصي التغذية قد قدّر بما يناهز ٣٧٠ مليوناً عوضاً عن ٤٤٠ مليوناً.

يحتمل التعجيل في خفض عدد ناقصي التغذية بإيلاء أولوية بالغة للزراعة، وزيادة الإنتاج الوطني للأغذية، وخفض اللامساواة في الحصول عليها. وينبغي أن تترافق هذه الإجراءات الثلاثة بعمليات تدخل مستمرة لتدارك الأزمات الغذائية المحلية، حتى استئصال الأسباب الجذرية لنقص التغذية.

يمكن للبلدان أن تحسّن مستوياتها التغذوية حتى في غياب نمو اقتصادي هام. فقد ارتفع معدّل استهلاك الأغذية في مالي بنسبة الثلث تقريباً خلال الثمانينات، رغم هبوط الإنفاق الأسري خلال هذه الفترة. كما استطاعت بلدان أخرى، مثل بنين، وبوركينا فاسو، وغانا، وموريتانيا، والنيجر تحقيق قفزات مشابهة في فترات تباطؤ نمو الدخل. وتتمثّل الميزة الجامعة بين هذه البلدان، على ما يبدو، في النمو السريع لإنتاج أغذية أساسية (حبوب، جذور، درنات) الأمر الذي حسّن الاكتفاء الذاتي، في مجال الحبوب على الأقل. وبما أن الزراعة كانت تمارس، في معظمها، على مستوى الكفاف أو دونه، فقد عمل تزايد الإنتاج بصورة مباشرة على تحسين استهلاك الأغذية في الريف.

ينبغي لمشكلة نقص التغذية أن تصبح أكثر قابلية للتطويع

تشير الإسقاطات ضمناً، إلى ضرورة المزيد من تطويع مشكلة نقص التغذية والسيطرة عليها في المستقبل. ومن شأن هذا أن يتم بطريقتين رئيسيتين:

- كلّما تضاءل انتشار نقص التغذية يصبح من الأسهل لعددٍ متزايد من البلدان حل المشكلة بواسطة عمليات تدخل على صعيد السياسات القطرية. ومنذ الآن وحتى ٢٠٣٠، سوف يتمكّن ثلاثة أرباع سكان البلدان النامية، ، من العيش في بلدانٍ تقلّ فيها نسبة الذين يعانون من نقص التغذية عن ٥ في المائة مقابل ٧,٧ في المائة في الوقت الراهن. وسوف يتحقّق هذا التغيّر المثير لأن غالبية البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان (البرازيل، الصين، الهند، اندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، المكسيك، باكستان)، سوف تتحول إلى فئة "أقل من ٥ في المائة".
- سوف يتناقص، مع مرور الزمن، عدد البلدان التي تعاني من مشاكل خطيرة في مجال نقص التغذية. وسوف تميل استجابات السياسة الدولية لأن تصبح أكثر فاعلية وقابلية للتحقّق، نظراً لأنه لن تبقى ثمة حاجة لتوزيع الجهد العالمي على عددٍ كبير من البلدان. وعلى سبيل المثال، إذا ما تحقّقت الإسقاطات، سوف يهبط عدد البلدان التي يعاني ربع سكانها من نقص التغذية من ٣٥ بلداً، في الوقت الراهن، (يقطنها ١٣ في المائة من سكان البلدان النامية) إلى ١٥ بلداً، عام ٢٠٣٠، (لا تستأثر إلاّ بنسبة ٣,٥ في المائة فقط من السكان).